الصباح الاقتصادية
12
العدد 2739 - السنة العاشرة
الإثنين 13 رجب 1438 - الموافق 10 أبريل 2017
Monday 10 April 2017 - No.2739 - 10th Year

صاحب السمو أمير البلاد يفتتحه اليوم

المبنى الجديد لـ «المركزي» ... أيقونة معمارية تتماشى مع رؤية «كويت 2035»

يكتنف افتتاح المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي رمزية خاصة لناحية استمرار ريادة النظام النقدي والمصرفي الكويتي بتصميمه الفريد كايقونة معمارية على طريق تحقيق الرؤية السامية بجعل الكويت مركزا ماليا إقليميا وعالميا ورؤية (كويت جديدة 2035).

ويحاكي المبنى الجديد للبنك المركزي -الذي يتفضل حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح فيشمل برعايته وحضوره افتتاحه اليوم الاثنين - في تصميمه شراع السفن الخشبية القديمة ليضفي عليه قيمة جمالية عالية تزين ساحل الكويت بفيض من الرونق والجمال.

ويمثل المبنى الجديد استمرارا لهذه الريادة النقدية والمصرفية للمؤسسة ودلالة معمارية على المركز المالي والنقدي للكويت حاليا ويمتد المبنى على مساحة إجمالية 25,872 الف مترمربع استغل منها للبناء ما مساحته 20 الف متر مربع فيما بلغ ارتفاعه 235 مترا ب 44 دورا ومساحة للطوابق مجموعها 140 الف متر مربع ويتم الدخول إليه عبر 8 بوابات ومواقف للسيارات تتسع ل 1264 سيارة.

وعن خصائصه الجمالية فقد صمم المبنى الجديد وفق أحدث المفاهيم المعمارية المتبعة عالميا باستلهام عناصر من التراث الكويتي للتاكيد على الهوية والانتماء الثقافي والحضاري لهذا الصرح ووقع الاختيار على هذا التصميم بعد منافسة بين أفضل المكاتب المعمارية العالمية وقامت لجنة من المحكمين المتخصصين في الهندسة المعمارية بتقييم العروض واختيار الأفضل منها.

واستلهم التصميم من السفينة الشراعية التي ارتبطت منذ القدم باقتصاد الكويت حيث كانت عاملا مهما في تنشيط التجارة بين دولة الكويت ومرافئ الخليج العربي والهند وإفريقيا الشرقية لذا صمم المبنى محاكيا لشراع السفينة المرتفع وهيكلها المهيب.

■ **التصميم تم استلهامه من السفينة الشراعية التي ارتبطت منذ القدم باقتصاد الكويت**

وتوجت طوابق المبنى ال44 في قمتها بالزجاج العاكس في محاكاة لشكل المنارة ودلالاتها الرمزية لإذ تتالف جدران هذا القسم من المبنى من طبقتين من الزجاج العاكس وعشرات القطع من الحجر الطبيعي الذي يتسم بشفافية عالية ترتبط كلها بنظام ستائر متطور يتم فتحها وإسدالها آليا حسب شدة ضوء الشمس مما يجعلها مزينة برسوم الطبيعة.

ويتخذ البناء شكلا هرميا قائما على مساحة ذات شكل مثلث بقاعدة باتجاه البحر شمالا وضلعيه إلى جهتي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وشيدت الواجهة الشمالية بهيكل عملاق من المعدن المتقاطع على شكل معينات وهو بذلك يستلهم من الإرث الفني للزخارف الهندسية الإسلامية ما يتيح إطلالة على البحر من داخل المبنى وإنارة طبيعية وافرة.

ويرمز التصميم الجمالي للمبنى الجديد إلى قيم هذه المؤسسة حيث ترمز الواجهات الحجرية العالية والصلبة إلى متانة الأسس التي تقوم عليها فيما ترمز الواجهة الزجاجية إلى الشفافية التي تتسم بها والتي تحرص على تطبيقها في مجال عملها.

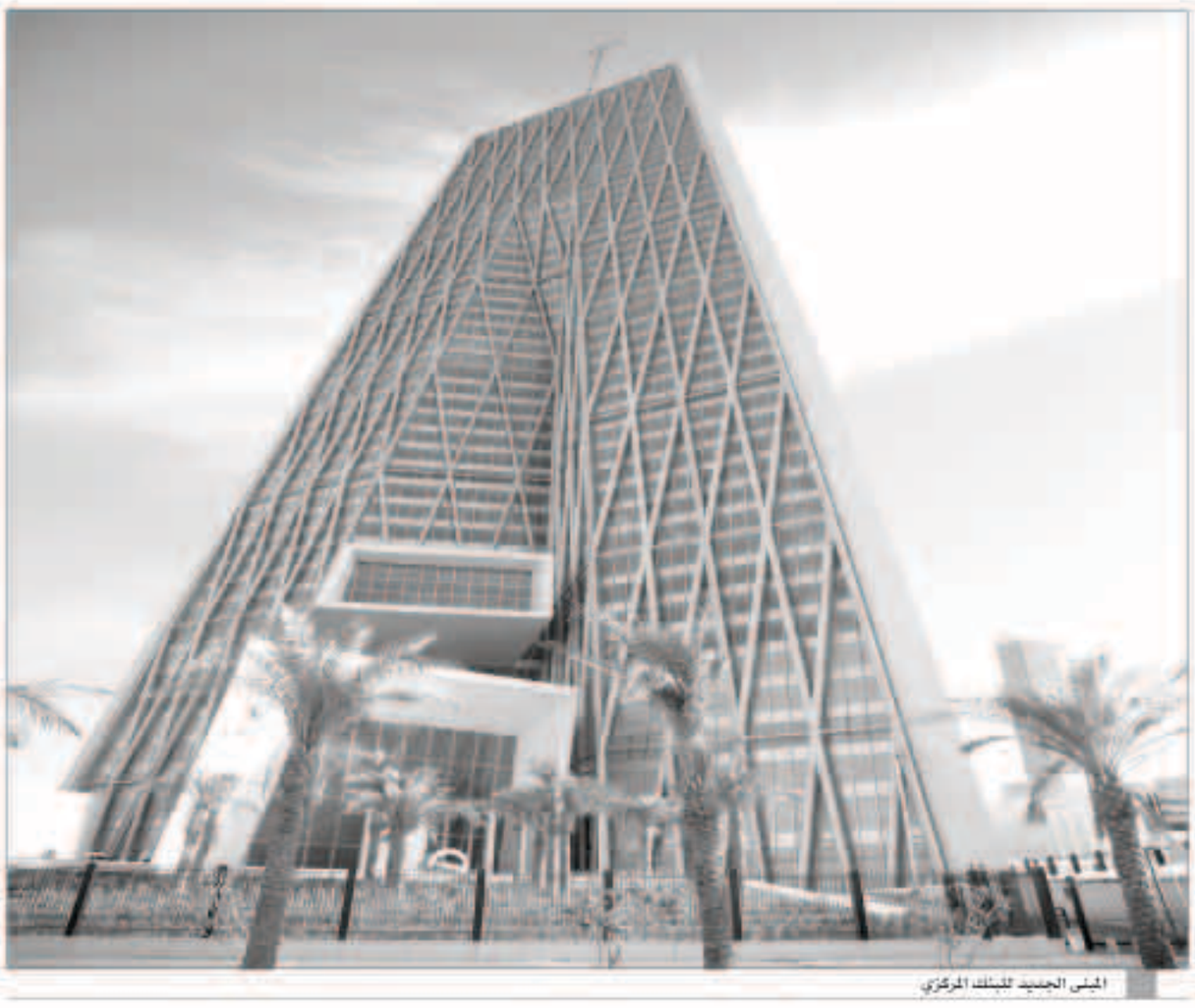
المبنى الجديد للبنك المركزي

■ **المبنى الجديد صديق للبيئة بدءا من التصميم الخارجي مروراً بالنظم الداخلية للتهوية والإنارة**

ويحظى المبنى بموقع مميز في قلب مدينة الكويت بجوار قصر السيف العامر وبجوار مسجد الدولة الكبير وبورصة الكويت وغيرها من المؤسسات المالية والمصرفية فضلا عن انه على مقربة من المبنى القديم لبنك الكويت المركزي.

وفيما يخص التصميم الداخلي فهو يضاهي جمال المبنى الخارجي باناقته وتصميمه وتمت المزاوجة بين الخطوط الحديثة في التصميم ولمسات فنية من التراث المعماري المحلي مع استخدام مدروس لبعض انماط الزخارف الهندسية بما يضفي طابعا محليا على التصميم دون إخلال التناغم بين عناصره المتعددة.

ووظفت في سبيل التصميم الداخلي خامات غنية من الحجارة ذات الأسطح الخشبية والمصقولة إضافة إلى الخشب كما تمنح الإنارة الطبيعية المزيد من الجمال على مساحات المبنى الداخلية سواء كان مصدرها النوافذ الغائرة في الواجهتين الجنوبية والشرقية والجنوبية الغربية المعرضتين للشمس أم كان مصدرها الواجهة الزجاجية الشفافة خصوصا انه تم توظيف الحجز (المجزع) شبه الشفاف الذي تنفذ منه إضاءة رقيقة تبرز جماله الطبيعي وتضيف مشهدا اخاذا إلى البهو الداخلي.

وهذا الحجر (المجزع) شبه الشفاف تم استيراده خصوصا من مقالع الحجارة شمال تركيا حيث أجود انواع حجر ال(اونيكسابلا) ثم شحنت كتل الحجارة إلى إيطاليا بغرض قصها إلى الواح تبلغ سماكتها سنتيمترات وأرسلت الألواح فيما بعد إلى ألمانيا بغرض تشذيبها وصقلها وصولا إلى سماكة لا تتجاوز 0ر5 سنتمتر ما يمنح هذه الألواح أكبر قدر من الشفافية وظهور الوانها والأشكال البديعة التي تتميز بها.

■ **المبنى يتميز بموقع مميز في قلب مدينة الكويت بجوار قصر السيف العامر**

ويعد مبنى (المركزي) الجديد صديقا للبيئة بدءا من التصميم الخارجي والإكساء مرورا بالنظم الداخلية للتهوية والإنارة وسواها حيث روعي أن يكون المبنى متكيفا مع ظروف المناخ المحلي خصوصا ارتفاع درجة الحرارة عبر الاستلهام تقاليد البناء الكويتية القديمة التي أثبتت كفاءتها واستخدام التكنولوجية لترشيد الطاقة.

ويتمتع المبنى بشبكة معلومات وفق أحدث الطرز من التكنولوجيا التي تتسم بسهولة الصيانة والتوافق مع كل التطورات التقنية المتوقعة على مدى العقود الثلاثة المقبلة حيث يتالف المحور الأساسي للشبكة من الألياف الضوئية التي توفر الاتصال لأكثر من 15 الف نقطة بيانات وبمقدور هذه الشبكة تتبع كل نقطة من نقاط الشبكة على حدة لاكتشاف الأعطال وصيانتها بنظام لتلافي فقدان البيانات بضمان بقاء الأجهزة المركزية في حالة اتصال 100 في المئة.

وزودت قاعات الاجتماعات البالغ عددها 35 قاعة بأحدث تقنيات العرض والاتصال المرئي بما يسهل عقد الاجتماعات الدولية عبر دائرة تلفزيونية مغلقة سواء فيما بين قاعات الاجتماعات او داخل المبنى وخارجه كما زود المبنى بنظام (إدارة النقد) وهو نظام حديث آلي لإنجاز عمليات سحب وإيداع النقد مع تخفيض دور العنصر البشري إلى الحد الأدنى.

والعمليات في خزينة بنك الكويت المركزي آلية بنسبة 100 في المئة دون أي دور للعنصر البشري داخل الخزينة وهي بذلك الخزينة الوحيدة من نوعها على مستوى الشرق الأوسط ومن بين القلائل على مستوى العالم فضلا عن نظام مراقبة عالي الدقة والكفاءة ومزايا إنشائية وتقنية أخرى تضعها على قائمة أكثر خزائن البنوك أمانا على مستوى العالم.

ويضم مبنى بنك الكويت المركزي مرافق إضافية علاوة على المكاتب وقاعات الاجتماعات الضرورية لإنجاز الأعمال اليومية لموظفيه ومنها قاعة احتفالات تتسع لأكثر من 230 شخصا وكافتيريا تتسع لأكثر من 120 شخصا وقاعة اجتماعات متعددة الأغراض تتسع لأكثر من 100 شخص علاوة على مسرح يتسع ل 320 شخصا وهو مجهز بأحدث التقنيات السمعية والبصرية. وتشمل المرافق الإضافية أيضا سبع قاعات تدريب بسعة لكل منها مابين 18 و 36 شخصا ومركزا إعلاميا يستوعب 48 شخصا وأربع غرف اجتماعات لكبار الشخصيات إضافة إلى 35 غرفة اجتماعات ومركز معلومات يعنى بالإصدارات والنشرات الدورية ومتحف لتاريخ النقد في دولة الكويت ومسيرة بنك الكويت المركزي ومصلى للرجال وآخر للنساء.

يذكر أن القائمين على البنك المركزي أعدوا احتفالية خاصة لافتتاح المبنى الجديد يحضرها مدعوون من كبار المسؤولين في الدولة من الشيوخ والوزراء ورؤساء مجالس إدارة البنوك الكويتية وقيادات قطاع المال والأعمال كما يحضرها الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني ومحافظو مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المجلس.

الذكرى الـ 56 لإصدار الدينار الكويتي «السيادي»

تمر هذه الأيام الذكرى ال56 لإصدار وتداول الدينار الكويتي بدلا من الروبية الهندية وجرى اعتماده وتداوله رسميا في ابريل عام 1961 ليكون بذلك أول عملة رسمية للبلاد ورمزا سياديا علاوة على أنه ركيزة أساسية وبارزة في مسيرة نهضتها وبناء دعائم اقتصادها المتين.

وتبلورت فكرة إصدار عملة وطنية كويتية منذ عام 1958 حين صدرت توجيهات القيادة العليا في البلاد حينها نحو إجراء العديد من الدراسات المكثفة حول إصدار عملة وطنية لتثمر صدور المرسوم الأميري بقانون رقم 41 لسنة 1960 الذي نص على إنشاء مجلس النقد الكويتي الخاص بإصدار أوراق النقد والمسكوكات في الكويت.

وعقب الاتفاق بين الحكومتين الكويتية والهندية في أول أبريل 1961 طرح الدينار الكويتي وتم سحب الأوراق النقدية والمسكوكات الهندية من الأسواق الكويتية وتولت كل من دائرة البريد والبنوك الكويتية إحلال الدينار الكويتي محل الروبية الهندية.

وحملت الأوراق النقدية للاصدار الأول على وجهها الأول صورة المغفور له الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح وتوقيع رئيس مجلس النقد آنذاك المغفور له الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراهما.

الإصدار الأول من العشرة دنانير

أما على الوجه الآخر للاصدار فقد حملت فئة العشرة دنانير صورة البوم الشراعي الكويتي بينما حملت فئة الربع دينار صورة ميناء الشويخ وفئة النصف دينار صورة ثانوية الشويخ.

وجاءت صورة مصنع منتوجات الأسمنت على فئة الدينار الواحد في حين تم وضع صورة بيوت ذوي الدخل المحدود التي تم تشييدها من قبل الحكومة على فئة الخمسة دنانير. وشهد الدينار الكويتي منذ طرح للتداول إلى اليوم ستة إصدارات كان آخرها عام 2014 ففي عام 1968 أي بعد سبع سنوات من الإصدار الأول للأوراق النقدية الكويتية طرح بنك الكويت المركزي الإصدار الثاني على مرحلتين وتم طرح الفئات ربع دينار ونصف دينار وعشرة دنانير بتاريخ 17 نوفمبر عام 1970 تلاها طرح فئة دينار واحد وخمسة دنانير بتاريخ 20 ابريل عام 1971.

وكان الإصدار الثاني بنفس فئات الإصدار الأول لكنه أصغر حجما وحمل حينها صورة الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح وعليه توقيع وزير المالية عبدالرحمن العتيقي ومحافظ البنك المركزي حمزة عباس. وفي عام 1980 تم طرح الإصدار الثالث من الأوراق النقدية الكويتية التي اختلفت اختلافا ملحوظا عن سابقتها بوضع شعار دولة الكويت وقد تكون هذا الإصدار من فئات ربع دينار ونصف دينار والدينار الواحد والخمسة دنانير والعشرة دنانير وفي عام 1986 أصدر بنك الكويت المركزي قرارا بطرح ورقة نقدية جديدة فئة العشرين دينارا.

وتحمل الأوراق النقدية من الإصدار الثالث على أحد وجهيها الشعار الرسمي لدولة الكويت فيما حملت على الوجه الآخر من فئة الربع دينار صورة مصنع تسييل الغاز وفئة النصف دينار صورة ميناء الشويخ.

أما فئة الدينار فقد حملت صورة القصر الأحمر وفئة الخمسة دنانير صورة قصر السيف وفئة العشرة دنانير صورة البوم الشراعي في حين صدرت فئة العشرين دينارا الجديدة لتحمل شعار دولة الكويت والمبنى الجديد لمجمع المحاكم وكانت هذه الفئة ذات لون بني داكن بتوقيع وزير المالية آنذاك المرحوم جاسم الخرافي ومحافظ البنك المركزي عبدالوهاب التمار.

ونتيجة الغزو العراقي للكويت عام 1990 وقيام سلطات الاحتلال بسرقة أوراق النقد الكويتية تم إلغاء شرعية أوراق النقد المسروقة من قبل السلطات الكويتية وطرحت مكانها الأوراق النقدية من الإصدار الرابع عام 1991 بالوان جديدة واضحة ومختلفة كليا عن الإصدار الثالث ومن الفئات السابقة نفسها.

وفي عام 1994 تم طرح الإصدار الخامس للأوراق النقدية حيث تميز هذا الإصدار بتقنية أمان عالية ومميزات فنية متطورة من خلال وجود خيط أمان قضي لامع من الوجه الأمامي للورقة. أما الإصدار السادس من العملة الكويتية فهي الأوراق النقدية المتداولة حاليا والتي تم طرحها عام 2014 حيث يستخدم هذا الإصدار تصميما أنيقا وموحدا لجميع فئات هذا الإصدار ومجسمات لرموز مهمة من التراث الوطني.

وتضمن هذا الإصدار أيضا أبرز الإنجازات الاقتصادية مع مراعاة ذوي الاحتياجات البصرية من خلال تكبير أرقام الكتابة لقيمة فئات الأوراق واستخدام رسوم زخرفية بارزة.

كفاءة واقتدار في تجاوز التحديات النقدية إقليمياً ودولياً

أثبتت العقود المئوالية والتحديات الكبيرة التي اجتازها بنك الكويت المركزي درجة الكفاءة والاقتدار لهذه المؤسسة السيادية الرائدة والقائمة على استقرار الاقتصاد الوطني وحمايته.

وعلى هذا الطريق تمكن البنك المركزي من تطوير كوادر وتاهيل طاقات وطنية تضطلع بمسؤولياتها وتحسن اداء واجبائها نظرا إلى التشعب والتنوع في المهام والمتغيرات الاقتصادية والنقدية محليا واقليميا ودوليا.

وأسس بنك الكويت المركزي بموجب القانون رقم 32 لسنة 1968 في شان النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية الصادر بتاريخ 30 يونيو عام 1968 وباشر أعماله اعتبارا من مطلع ابريل عام 1969 ليحل بذلك محل مجلس النقد الكويتي الذي كان قد أسس بموجب المرسوم الأميري رقم 41 الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 1960.

وجاء إنشاء مجلس النقد الكويتي ثم طرح الدينار الكويتي للتداول كاول عملة وطنية مطلع ابريل عام 1961 في إطار جهود استكمال بسط السيادة الوطنية والاستقلال وانطلاق المرحلة الدستورية في دولة الكويت.

وترأس مجلس إدارة مجلس النقد الكويتي رئيس دائرة المالية والاقتصاد آنذاك المغفور له الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح رحمه الله الذي وجه منذ البداية بالإعداد لإنشاء بنك الكويت المركزي مع تطور النظام النقدي والمصرفي في دولة الكويت وتنوع مجالات عمل المصارف.

وتم طرح الدينار الكويتي للتداول في أبريل 1961 وتحددت قيمته عند إصداره بنحو 2ر48 غرام من الذهب الخالص اي ما يعادل آنذاك جنيها إسترلينيا واحدا إذ كان النظام العالمي لأسعار العملات الرئيسية في ذلك الوقت يستند على الذهب.

وشاءت المصادفة أنه مع مزاولة بنك الكويت المركزي أعماله بدأ النظام العالمي المستند على الذهب تحديد أسعار صرف العملات العالمية الرئيسية في التفكك إذ تم فك ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب عام 1970.

وعزز فك ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب سعر صرف الدينار الكويتي وقوته الشرائية مقابل العملات العالمية الرئيسية حيث شهدت أسعار صرف العملات العالمية الرئيسية تقلبات واضحة في مرحلة تعويم العملات.

وتم في مارس 1975 ربط سعر صرف الدينار بسلة خاصة من عملات الدول التي ترتبط معها الكويت بعلاقات تجارية ومالية مهمة لامتصاص تلك التقلبات. وأثناء الغزو العراقي للكويت ورغم تعطل مسيرة النظام النقدي والمصرفي في البلاد حينها بذل بنك الكويت المركزي من مقره في الخارج جهودا حثيثة لترتيب أوضاع البنوك الكويتية آنذاك والإعداد لمرحلة ما بعد التحرير.

وقبيل التحرير جاء القرار التاريخي لبنك الكويت المركزي بإعلان سعر صرف الدينار الكويتي عند مستواه ذاته المعلن لليوم السابق للغزو لتعاود البنوك مع عودة الشرعية الكويتية إلى البلاد ممارسة أنشطتها في وقت قياسي معززة بذلك جهود إعادة البناء والتعمير.

وخلال السنوات اللاحقة كثف البنك المركزي جهوده لبناء منظومة رقابية محكمة لزيادة تحصين القطاع المصرفي وتعزيز قدرات وحداته على النمو والتطور وتحسين إدارة المخاطر لديها بما يكفل لها امتصاص الصدمات.

وارتقت خلال السنوات الأخيرة تلك الجهود استرشادا بأحدث المعايير الرقابية العالمية وأفضل الممارسات الدولية لتشمل مجالات الحوكمة ومقررات (بازل 2) ثم (بازل 3) والشمول المالي وحماية العملاء إضافة إلى تعزيز الدور المجتمعي لوحدات القطاع المصرفي.

وتعود نشأة النظام المصرفي في الكويت إلى عام 1941 مع فرع لبنك أجنبي هو البنك البريطاني للشرق الأوسط وفي عام 1952 أسس بنك الكويت الوطني كأول بنك كويتي ليستمر تطور هذا القطاع ويصل عدد وحداته حاليا إلى 21 بنكا منها 10 بنوك كويتية بواقع 5 تجارية و5 إسلامية إضافة إلى بنك متخصص و10 فروع لبنوك أجنبية تقليدية وإسلامية.